ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلد 19/العدد 1 / جوان 2023 دفاتر MECAS

واقع التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية

The realities of sustainable agricultural development in the Arab States

بن عيسى أمينة [1]
أستاذة محاضرة –أ-/ MIFMA / جامعة تلمسان
amibenaissa@yahoo.fr
بن يشو فتحي
أستاذ محاضر –أ- /LARREID/ جامعة تلمسان
fethibenichou@yahoo.fr

قدم للنشر: 2023-03-02 , قبل للنشر: 2023-05-01 , نشر في : 2023-06-02

ملخص :
تعتبر التنمية الزراعية المستدامة من أهم القضايا التي يهتم بها العالم ، وخاصة في ظل تأثرها بشكل مباشر وغير مباشر بالتغيرات المناخية، التوسع العمراني ، زيادة التلوث والتصحر، بالإضافة إلي العديد من المعوقات والتحديات والتي من شأنها التأثير سلبيا على قدرة الدولة على إنتاج الاحتياجات الغذائية للحاضر و المستقبل ، نتيجة صعوبة إعادة استغلال الأرض في النشاط الزراعي مرة أخرى بنفس الكفاءة، إلا بتوفير موارد مالية كافية والتي كان من المفروض أن توجه إلى تنمية القطاع الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان. و من هنا تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي العربي ، من خلال التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي العربي المستدام لغرض تحديد أهم الاستراتيجيات و السياسات الزراعية الملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، القطاع الزراعي ، الأمن الغذائي ، تغير المناخ.

تصنيف JEL: Q01.Q30.Q54 .Q10

Abstract :
Sustainable agricultural development is one of the world's most important issues climate change ", especially as they are directly and indirectly affected by climate change, Urbanization, increased pollution and desertification, as well as many obstacles and challenges that will negatively affect the state's ability to produce food needs for the present and the future as a result of the difficulty of re-exploiting land in agricultural activity again with the same efficiency, but with adequate financial resources, which should have been directed to the development of the

[1] المؤلف المراسل

agricultural sector and the improvement of the population's standard of living. This study aims to determine the extent to which sustainable agricultural development contributes to Arab food security by addressing the most important challenges facing the sustainable Arab agricultural sector for the purpose of identifying the most important agricultural strategies and policies appropriate for achieving food security in the Arab States.

Keywords: Sustainable development, agricultural sector, food security.
Jel Classification Codes :Q01 .Q30.Q54Q.Q10

مقدمة :

تعد قضية التنمية الزراعية المستدامة من أكثر القضايا اهتماما من طرف الاقتصاديين المعاصرين والمنظمات الدولية والعربية في الدول الناشئة والنامية نظرا لما تعانيه هذه الدول من أزمات و اختلالات (اقتصادية ،اجتماعية وسياسية) نتيجة انخفاض مستويات الدخل الوطني والفردي، وانخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى مستوى استغلال الموارد المتاحة وانخفاض مستوى المعرفة التقنية وانتشار البطالة والتبعية الاقتصادية للعالم الخارجي وغيرها من الأزمات الأخرى.

وتعتبر الزراعة أداة تنموية، حيوية واقتصادية ،كما أنها المصدر الأساسي لغذاء السكان ، وترتبط التنمية الزراعية المستدامة ارتباطا وثيقا بتأمين حاجيات السكان من المنتجات الغذائية، حيث سعت الدول العربية منذ مدة إلى تحقيق معدلات للاكتفاء الذاتي النسبي، أي بالاعتماد على القدرات الإنتاجية المحلية، وتحقيق قفزات من النمو الاقتصادي، ورغم أن بعضها أحرز شيئا من التقدم إلا أن الفجوة مازالت عميقة، وتتسع يوما بعد يوم، وتبعيتها للدول الأجنبية تزداد باستمرار، ولم تجد معظم هذه الدول آليات نمو ذاتية نابعة من داخلها معتمدة على مواردها .

ولارتباط الزراعة بالغذاء،أصبح مفهوم الأمن الغذائي لصيقا بمفهوم التنمية الزراعية المستدامة التي تستهدف إدارة وصيانة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية) ،وبالتالي تنامي الاهتمام بمشكلة الغذاء كمشكلة رئيسية تواجه معظم الدول العربية خاصة توفير المنتجات الإستراتيجية باعتبارها دولا تعرف طلباً استهلاكياً متنامياً من جهة، وتقع ضمن المنطقة المناخية شبه الجافة، الشحيحة مطرياً من جهة أخرى .

إشكالية الدراسة : ما هو وضع التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية ؟

ويمكن تدعيم هذه الإشكالية بالأسئلة الفرعية التالية :

– ماذا نقصد بالتنمية الزراعية المستدامة ؟ وما هي علاقتها بالتنمية المستدامة ؟

– ما هو واقع القطاع الزراعي في الدول العربية ؟

– ما هي التحديات المعاصرة التي تواجه التنمية الزراعية العربية ؟

فرضية الدراسة : للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضيات التالية :

- تواجه التنمية الزراعية المستدامة تحديات عديدة في الدول العربية .
- التنمية الزراعية المستدامة هي الوسيلة الأنجع لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية .

أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا مهما يمس أبعاد متعددة (الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية والصحية) ، فالزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي لأفقر بلدان العالم، واستدامة هذا القطاع هو أمر حيوي لتنميتها الشاملة. ويمكن للسياسات الزراعية الملائمة والمرتبطة بالبحوث والتكنولوجيا أن تؤدي دورا هاما في حماية وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية ، بالاظافة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه عملية تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية .

منهج الدراسة : للإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة مفهوم التنمية الزراعية وواقعها في الوطن العربي وعلى المنهج التحليلي في تحليل أهم مؤشرات التنمية الزراعية ، معتمدين في ذلك على الدراسات النظرية والبحوث التطبيقية السابقة ، وعلى تقارير منظمة التنمية الزراعية العربية المستدامة ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وأيضاً منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي .

وعليه قسمنا هذا البحث إلى المحاور التالية:

1- مفاهيم أساسية حول التنمية الزراعية المستدامة

2- واقع التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية

3-تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية

1- مفاهيم حول التنمية الزراعية المستدامة :

عرف تقرير بروندتلاند (**Brundtland,1987**) التنمية المستدامة على أنها" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها) "(مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، 1987)، وبالتالي الزراعة المستدامة تؤدي إلى تعظيم إنتاجية الأرض إلى أقصى حد وتحسين رفاهية الناس تحت قيود الحد الأدنى من الضرر الذي يلحق بالموارد الطبيعية (الأرض والماء والهواء و التنوع البيولوجي) (Pretty ، 1999). ينظر إلى الزراعة على أنها نظام متعدد الوظائف، فمن خلال دمج سلسلة القيمة الكاملة للمنتجات الغذائية تصبح التغذية جزءا من هذا النظام.

التنمية الزراعية المستدامة هي عبارة عن مجموعة السياسات و الإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان و هيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية و برقيق زيادة في الإنتاج و الإنتاجية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي و تحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بدا يعتٍ برقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال و داخل الجيل نفسه (Bardowin, 1985).

و تعرف المنظمة العالمية للزراعة والغذاء التنمية الزراعية المستدامة " بأنها الإدارة الناجحة للموارد الزراعية التي تسعى إلى صيانة الموارد الطبيعية و ذلك سعيا منها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والوفاء باحتياجات الأجيال القادمة مع المحافظة على البيئة و ترشيد استهلاك الموارد الزراعية ، وبالتالي توفير منتجات زراعية صحية و آمنة وخالية من المواد الكيماوية الضارة "(FAO, 1989) .

حددت القمة العربية التي انعقدت في تونس والجزائر والرياض عام 2004 و 2005 و2007 إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005- 2025 تمثلت في " الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي " (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2018).

تهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير إطار عمل لإدارة ومعالجة التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي في الدول العربية ،و نظراً لتناسق أهداف وبرامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005- 2025 مع العديد من أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة ل2030 ،فقد اقترحت المنظمة في دورة انعقادها في أبريل 2018 ،القيام بتكييف ومواءمة الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2005-2025وخططها السنوية وربطها بأهداف وغايات التنمية المستدامة 2030 ،بحيث يؤدي تنفيذها إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تلك الأهداف والغايات.وبعدها تم إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030 كإستراتيجية معدلة وبديلة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025 ، حيث مثلت ركيزة أساسية لتفعيل وتطوير العمل الزراعي العربي المشترك وبما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة 2030 .وذلك بتحقيق الأهداف التالية :

- دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.

- المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.
- تعزيز التكامل الزراعي العربي و تأطير آليات وإجراءات وسياسات ونظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.
- تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي .
- حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنيا ومؤسسيا لدعم صانعي القرار (مستودع المعرفة .)وتشمل مخرجات الإستراتيجية المعدلة في استدامة الرخاء.

3- واقع التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية

يؤدي القطاع الزراعي دوراً هاماً في الاقتصاديات العربية نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من% 25) و التجارة الخارجية بالإضافة إلى توفير الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية و المواد الأولية التي تستخدم في بعض الصناعات التحويلية و تشغيل نسبة كبيرة من القوى العاملة (أكثر من ربع إجمالي القوى العاملة العربية)، يعتبر القطاع الزراعي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في الوطن العربي ، فقد بينت العديد من الدراسات السابقة أن التنمية الزراعية والنمو الاقتصادي ضروريان لتحسين الأمن الغذائي والتغذية، وأن الأولى يمكن أن تعزز الأخيرة، ولكن العكس ليس صحيح (بكدي، 2015) .

لذلك سعت معظم الدول العربية إلى تنمية القطاع الزراعي و تطويره ، لتحقيق مبدأ التنمية المستدامة والمتعلق والقضاء على الجوع من خلال توفير الأمن الغذائي ،(حيث تم اعتماد الأرض كركن أساسي من أركان تحقيق التنمية المستدامة في إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030.)

1- الموارد الزراعية في الوطن العربي :

تشكل الأراضي والمياه والعمالة المتخصصة أهم عناصر القاعدة الإنتاجية الزراعية العربية ، فهم يؤثرون على بعضهم البعض هيكليا ووظيفيا ، ولذلك فان تنمية وصيانة هذه الموارد تمثل الأولوية الضرورية لدى مختلف الدول العربية .

* **الأراضي الزراعية**: بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 197 مليون هكتار ولكن لم تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً الثلث. ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد المائية المتاحة، وضعف الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة في بعض الدول العربية وفي مقدمتها السودان ومصر والعراق، نظراً لبعض الاعتبارات التقنية والاقتصادية. (ADAO، 2021)

وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة 72.85 مليون هكتار في عام 2020 ، ما يعادل نحو 5.4% من مساحة الدول العربية، وتتباين نسبة المساحة التي تشغلها الزراعة في الدول العربية باختلاف الموارد الطبيعية والبنيات التحتية المتوفرة، وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة، والسياسات الزراعية المتبعة في كل دولة ، وتبلغ هذه النسبة نحو 4.7 % في الوطن العربي و 0.8 % على المستوى العالمي. وتتوزع المساحة المزروعة بين محاصيل عديدة تشكل مجموعة الحبوب منها في المتوسط نحو (49 %)والبذور الزيتية نحو (13 %) والفاكهة نحو(6.5 %)والأعلاف والخضر نحو (3.4 %)و(4.3 %) على الترتيب (ADAO ج.، 2020).

تقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي بحوالي 38.5 % من الأرض الكلية للمنطقة العربية، ورغم ذلك إنتاجية الأراضي متدنية خاصة إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل مجموعة محاصيل الحبوب التي تقدر إنتاجيتها في الوطن العربي بنحو 1.13طن للهكتار في المتوسط، مقارنة بنحو 3.62 طن للهكتار على المستوى العالمي. ويرجع نقص الإنتاجية إلى تعرض مساحة الأراضي القابلة للاستغلال، بالرغم من محدوديتها إلى عوامل التدهور وفقد الغطاء النباتي الطبيعي فيها، وزيادة تعرض التربة للانجراف بالماء والهواء، وتملح وتلوث الأراضي المروية، بالإضافة إلى تعديات الزحف العمراني، وممارسات الاستغلال الجائر، مما يؤدي إلى تدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية وفقد التنوع الحيوي .(منظمة الأغذية والزراعة، 2022)

وقد ساهمت الممارسات الخاطئة في مجال إقامة مشاريع الري بدون شبكة صرف مناسبة أو غمر الأراضي إلى تغدق وتملح مساحات كبيرة من الأراضي، كما أدى استخدام مياه الصرف الزراعي بخلطها مع المياه العذبة لري الأراضي إلى مخاطر بيئية نظراً لتراكم الأملاح

في التربة بمعدلات أكبر، .ويأتي هذا إلى جانب ممارسات السحب الجائر لمياه الآبار الجوفية على نحو يؤدي إلى ,ADAO) (2021تملح المياه المستخدمة، ومن ثم تملح الأراضي نظراً لغياب تطبيق التشريعات والقوانين الملزمة بإتباع معدلات مناسبة للسحب. ويشير التقرير العربي الموحد لتحييد الأراضي الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن 31% من الأراضي إنتاجيتها إما في انخفاض ، أو تتعرض لضغوط. فقط (6 %)من الأراضي تتميز بارتفاع في إنتاجيتها.

قدر متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الوطن العربي حوالي 0.14 هكتار للفرد عام 2020 مقارنة بحوالي 0.18على المستوى العالمي. وبشكل عام يتجه المتوسط نحو التراجع سواء على المستوى العربي أو المستوى العالمي؛ وذلك نتيجة للزيادات السكانية، والتي تعتبر مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية. ويختلف متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة من دولة عربية إلى أخرى، حيث تراوح المتوسط في عام 2020 بين 0.45 و 0.20 هكتار للفرد في السودان وسوريا وتونس والمغرب، وبين 0.17 و 0.10 هكتار للفرد في الجزائر والعراق والسعودية وموريتانيا، و بين 0.09 هكتار للفرد وأقل من ذلك في باقي الدول العربية ، شكل (02) .

الشكل رقم02: متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الدول العربية عام 2020 (هكتار)

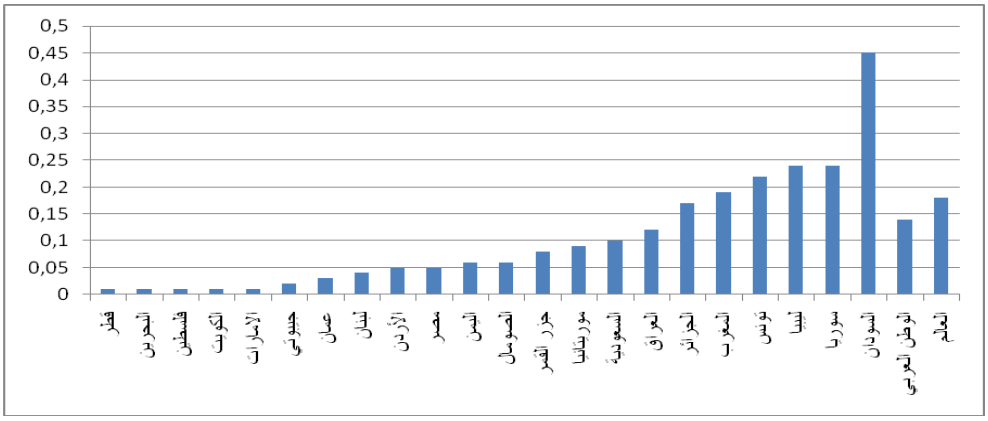

المصدر : بيانات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد متفرقة .

* **الموارد المائية** : تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم جفافا (فقيرة من حيث الموارد المائية)، حيث تقع نسبة كبيرة منها في الصحراء الكبرى التي تعاني من ندرة الأمطار(، وتتميز معدلات الهطول المطري في الدول العربية بالتذبذب حيث تتفاوت كمياته وكثافته من عام إلى آخر، كما أن توزيعها متفاوت من دولة إلى أخرى .وتمثل كميات الأمطار التي تتساقط على الدول العربية نحو 2.1في المائة من إجمالي الأمطار في العالم (Aw-dahir, 2015) .

تقدر الموارد المائية العربية التقليدية، والمتمثلة في المياه السطحية والجوفية، وغير التقليدية، والمتمثلة في مياه التحلية والصرف الزراعي، بحوالي 348.6 مليار متر مكعب سنوياً .وتمثل الموارد المائية السطحية حوالي 85 %من إجمالي تلك الموارد، تليها المياه الجوفية بنسبة 12%، ومياه التحلية والمعالجة بنسبة 3 % .ويستحوذ الإقليم الأوسط، الذي يضم حوض النيل والقرن الإفريقي، على نحو 40.1 % من إجمالي الموارد المائية، يليه إقليم المشرق العربي بنسبة 31 % ، ثم إقليم المغرب العربي بنسبة 23 % ، وإقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 5.9 % . وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي 338 مليار متر مكعب ، أي حوالي 2 % من المياه المتجددة في العالم، ولا يتعدى معدل نصيب الفرد من المياه المتجددة 760 متر مكعب في عام 2020 مقابل 7,000 متر مكعب للفرد سنوياً على مستوى العالم. كما تبلغ حصة الدول العربية حوالي 0.7 % فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم ..ويبلغ

متوسط نصيب الهكتار من المياه السطحية الجارية في الدول العربية بالمقارنة مع العالم 15 مقابل4.6 من حيث متوسط المطر السنوي (ADAO, 2020)

الجدول رقم (01): مستويات استغلال الموارد المائية في الدول العربية

نسب السحب السنوي من كمية المياه المتجددة سنويا %							
أقل من 10	25-10	70-26	100-71	200-101	500-201	1200-1000	أكثر من 1200
جزر القمر جيبوتي	موريتانيا	الصومال لبنان فلسطين المغرب	الجزائر العراق السودان تونس	عمان سوريا الأردن مصر	البحرين اليمن قطر	ليبيا السعودية	الكويت الامارات

المصدر: اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أسيا، 2019.

وتمثل مساحة الأراضي الزراعية التي يستخدم فيها نظام الري السطحي التقليدي حوالي 75 % من مجموع مساحة الأراضي المروية في الدول العربية .أما من حيث استخدام طرق الري الحديثة ذات الكفاءة العالية، فلا يجري العمل بها إلا في عدد محدود من الدول العربية، وعلى نطاق ضيق، إذ يستحوذ الري بالرش على حوالي 15 %من مساحة الأراضي المروية، مقابل 10 % للري الموضعي والسطحي بالليزر (يساهم الري السطحي في هدر المياه ، وزيادة ملوحة التربة واستنزاف بعض العناصر الغذائية فيها، وانخفاض إنتاجية الأرض وعائد المياه) . ويقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7.7 ألف مليار متر مكعب، بينما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار متر مكعب، يستغل منها حوالي 26 مليار متر مكعب سنوياً .(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2022).

ويتعرض هذا المخزون لاستنزاف جائر في بعض الدول العربية نظراً لزيادة إنشاء مشاريع التوسع الزراعي الأفقي، حيث يتم سحب كميات كبيرة من المياه بمعدلات تتجاوز معدلات تجديدها، مما ينتج عنه انخفاض مستوى المياه وتدهور نوعيتها وزيادة ملوحتها . (البنك الدولي، 2009).

يقدر العجز المائي الحالي في الدول العربية لإنتاج الغذاء بنحو 58 مليار م 3 وبالنظر لعدم قدرة الدول العربية على زيادة الموارد المائية المستغلة حالياً في النشاط الزراعي والتي تقدر بنحو 296 مليار م3 ، فإنه من المتوقع أن يصل العجز المائي في الزراعة العربية إلى حوالي 378مليار م 3 في عام2030 ، مع العلم أن قطاع الزراعة يستحوذ على% 84 من المياه المستهلكة، وتشير التقديرات إلى أن نسبة الهدر في المياه المستخدمة في الزراعة تتراوح بين % 25 و30 %بسبب نظم الري التقليدية .(Timothy B.Sulser, 2011)

* **الموارد البشرية** : تقدر أعداد سكان الوطن العربي في عام 2020 بحوالي 436.1 مليون نسمة ، (يشكلون حوالي5.6 % من سكان العالم) ،وتشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في الوطن العربي تحدياً لمسارات وجهود التنمية والأمن الغذائي، فهي تقدر بحوالي % 2.0 خلال الفترة (2020 – 2010) مقارنة بنحو % 1.1 للعالم خلال نفس الفترة. وتقدر العمالة الزراعية في الوطن العربي في عام 2020 بنحو 135.8 مليون نسمة (ما يعادل % 17.7 من إجمالي القوة العاملة) (ADAO، 2021) ، جدول (02).

وتوضح بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية التراجع المستمر الذي تشهده نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية سواء على المستوى العربي أو العالمي، حيث تراجعت النسبة بين عامي 2015 و 2020 من % 21.4 إلى % 17.68 على المستوى العربي، ومن % 28.83إلى % 26.67 على المستوى العالمي. ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب من أهمها تزايد موجات الهجرة من الريف

إلى المدن، والتوجه نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة دخولهم (ADAO، 2021) .

الجدول رقم(02): السكان والعمالة في الوطن العربي خلال الفترة 2020 – 2015

		2015	2016	2017	2018	2019	2020
الوطن العربي	إجمالي السكان (مليون نسمة)	396.03	404.04	411.94	419.85	427.87	436.08
	معدل النمو السكاني %	2.01	2.02	1.96	1.92	1.91	1.92
	السكان الريفيون %من إجمالي السكان	21.24	20.44	20.33	19.54	19.71	17.68
	العمالة الزراعية %من العمالة الكلية	41.96	41.64	41.35	41.06	40.79	40.52
العالم	إجمالي السكان (مليون نسمة)	7377.67	7461.88	7545.69	7628.91	7711.27	792.58
	معدل النمو السكاني %	1.11	1.14	1.12	1.10	1.08	1.05
	السكان الريفيون %من إجمالي السكان	46.52	46.06	45.61	45.15	44.70	44.26
	العمالة الزراعية %من العمالة الكلية	28.83	28.32	27.80	27.22	26.76	26.67

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

2– مؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية :

2–1 الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي :

* **الإنتاج النباتي**: تشكل المساحة المزروعة من محاصيل الحبوب حوالي (57.2 %)من مجمل المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية بالدول العربية في عام 2021 ،تليها محاصيل البذور الزيتية بنسبة (27.4 %) وتساهم محاصيل الفاكهة بنسبة (6.3 %) ومحاصيل الخضر بنحو 4.3 % بينما تبلغ مساهمة بقية المحاصيل حوالي (5.7 %) من المساحة المزروعة(ADAO, 2021) ..

تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر سواء في المساحات التي تستغلها، أو في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، وقد بلغ إجمالي إنتاجها في المنطقة العربية عام 2021 حوالي 60.43 مليون طن، وبمقارنة الإنتاج السنوي للحبوب للعام 2021 يتضح أنه قد ازداد عن إنتاج عام 2020بنحو (10.9%) وازداد عن متوسط إنتاج محاصيل الحبوب خلال الفترة 2016 – 2020 بنحو 10.4% .(ADAO, 2021) .

الشكل رقم(03): إنتاج محاصيل الحبوب في الدول العربية خلال الفترة (2016–2021)

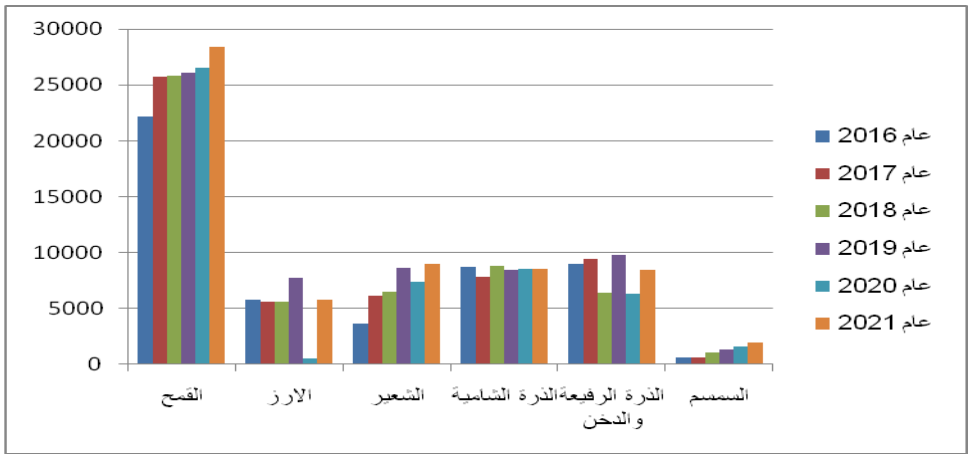

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

***الإنتاج الحيواني** : تمثل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدراً هاماً للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي يتمتع بثروة حيوانية ضخمة ، حيث قدرت أعداد القطيع من الثروة الحيوانية في المنطقة العربية عام 2021 بنحو 354.13 مليون رأس بمعدل زيادة بلغ نحو 1.2 % عن عام. 2020 ، تشكل أعداد الأغنام والماعز والمقدرة بنحو 279.73 مليون رأس ما يقارب 79 % من أعداد القطيع العربي من الثروة الحيوانية، في حين تشكل الأبقار والجاموس والمقدرة بنحو 57.74 مليون رأس نحو 16.3 % من أعداد القطيع، وتشكل الإبل نحو4.7 % (ADAO، 2021). وتتركز أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في خمس دولٍ رئيسة هي : السودان والجزائر والصومال وموريتانيا ومصر، وتساهم تلك الدول مجتمعة بنحو 82 % من جملة أعداد الأبقار والجاموس و 56 % من جملة أعداد الأغنام والماعز و 56 % من جملة أعداد الإبل في عام. 2021 .

تشكل أعداد قطيع الثروة الحيوانية في السودان 31 % من أعداد قطيع الثروة الحيوانية في الدول العربية عام2021 ، يليه الجزائر بنحو 10.3 % والصومال بنحو 10.3 % وموريتانيا بنحو 6.2 % ومصر بنحو4.5 %من جملة حجم القطيع في العام 2021 ، وبصفة عامة فإن معظم الثروة الحيوانية في الوطن العربي تعتمد على المراعي الطبيعية، ولا تتوافر لها النظم المناسبة للتربية والرعاية التي تحقق لها القدر المناسب من الكفاءة الإنتاجية، وتطوير الإنتاج والقيمة المضافة في الإنتاج الحيواني (FAO م.، 2020).

***إنتاج اللحوم**: استقر إنتاج اللحوم في المنطقة العربية (اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن)خلال عامي 2020 و 2021 في حدود 9.44 مليون طن، تمثل منها اللحوم الحمراء 46 %بينما تمثل لحوم الدواجن نحو 54 %وقد قدرت الزيادة في حجم إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 1.0 %مقارنة بإنتاج عام 2020 ، بينما انخفض إنتاج لحوم الدواجن بنحو 0.8 % مقارنة بإنتاج العام2020.

***الإنتاج السمكي** : رغم أن أداء قطاع الأسماك في الدول العربية يتسم بتحقيق فائض تصديري، إلا أن هناك فرصاً كبيرةً لزيادة الإنتاج الحالي بالاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة التي تنطوي على موارد ضخمة من المجاري المائية والأودية (16.6 ألف كيلومتر والمستنقعات والسواحل البحرية (22.4 ألف كيلو متر) ، والجرف القاري (604 ألف كيلومتر مربع) ، هذا بالإضافة لإمكانات الاستزراع السمكي غير المستغلة، وقد قدر إنتاج الأسماك في المنطقة العربية في عام 2021 بنحو 6.22 مليون طن بمعدل ارتفاع بلغ نحو8.40 % عن إنتاج عام 2020 ، ويتم معظم إنتاج الأسماك في الوطن العربي في المغرب ومصر وموريتانيا وسلطنة عمان .ومن الدول المنتجة الرئيسية الأخرى للأسماك السعودية وتونس والجزائر والإمارات. (ADAO، 2021).

جدول (03):تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2018 -2021 .

السنوات	2018	2019	2020	2021	التغير بين عامي 2020و2021
الأسماك (ألف طن)	4979	5651	5745	6225	8.4
البيض (ألف طن)	2253	2558	2344	2476	5.6
الألبان (ألف طن)	26016	25380	27308	27283	0.1-
اللحوم الحمراء (ألف طن)	4287	4389	4314	4356	1.0
لحوم الدواجن (ألف طن)	5090	4931	5126	5085	0.8-
الأبقار والجاموس (ألف رأس)	58250	58129	55004	57737	4.9
الأغنام والماعز (ألف طن)	304914	274756	28123	279627	0.6
الإبل (ألف طن)	16431	16547	16781	16766	0.1-

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

2-2 الناتج المحلي الخام والناتج الزراعي:

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الزراعي في الدول العربية من 77.8 مليار دولار عام 2016 إلى حوالي 132.8 مليار دولار عام 2018 ، بنسبة زيادة بلغت نحو 70.7 في المائة والتي تقل عن نظيراها للناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة و التي بلغت نحو 333.2 في المائة ، هذا الاختلاف يعني أن نمو الناتج الزراعي بطيء بشكل كبير مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ، حيث كان يمثل الناتج المحلي الزراعي حوالي 13.33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 5.25 في المائة عام 2020 ثم 4في المائة عام 2022. .

وفيما يتعلق بمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فهي تتفاوت بشكل كبير بين الدول العربية، إذ يحتل القطاع الزراعي مركزا متقدما في الهيكل الاقتصادي لعدد من الدول العربية .حيث بلغت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان حوالي% 10.4 في عام 2021 ، و سوريا بنسبة 36.6% عام 2020 ، ثم مصر بنسبة 11.8 % ، وموريتانيا بنسبة 12.5 %، والمغرب بنسبة 12% ، واليمن بنسبة 10.6% ، وتونس بنسبة 10.1% ، وقد تراوحت تلك النسبة في لبنان 1.4 % والجزائر% 13والعراق 4% وجيبوتي 1.7 %والسعودية 2.3 % والأردن 4.7 %وليبيا% 4.1، وقد بلغت تلك النسبة مستويات منخفضة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تراوحت بين 0.9 %في الإمارات وحوالي 0.3 %في قطر.

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيتفاوت بين الدول العربية، حيث بلغ أقصاه في السعودية بنحو578.4 دولار للفرد عام 2021 وأدناه في جيبوتي بنحو 36.2 دولار للفرد، ، وعلى المستوى العربي بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي نحو 310دولار للفرد عام 2021ً مقارنة بنحو 424 دولارا للفرد على المستوى العالمي(ADAO, 2021; ADAO, 2021) .

هذه المؤشرات تعكس عدم الاهتمام الكافي بتنمية القطاع الزراعي في الدول العربية خلال الفترة الأخيرة ، وانخفاض نصيبه من المخصصات الاستثمارية العامة والخاصة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مما أدى إلى تفاقم أزمة الغذاء و توسع الفجوة الغذائية من المجموعات الغذائية الرئيسية و اللجوء إلى الواردات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي .

2-3 مؤشرات التطور التقني الزراعي :

يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة العربية في قدرة الدول العربية على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة بكافة أنواعها لزيادة الإنتاج الزراعي ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة ،وتعتبر تقنية الاستشعار عن بعد من النماذج الفاعلة التي يمكن توظيفها في تنمية وتطوير الزراعة، وذلك من خلال رصد العوامل المناخية والتغيرات البيئية ومسح الموارد الأرضية والمائية، وكذلك رصد المساحات التي تعاني من الجفاف والتصحر، وفي تطوير التلقيح الصناعي، وتقنية أشعة الليزر في تسوية التربة لرفع كفاءة أساليب الري .وتمثل المكافحة الحيوية أحد التقنيات الزراعية الحديثة التي أخذت في الانتشار للقضاء على الآفات الضارة دون استخدام المبيدات الكيماوية (Nasri Haddad, 2016).

وقد ركزت غالبية الدول العربية، في مجال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة، على تحقيق التنمية الرأسية التي تهدف إلى تحقيق معدلات سريعة ومتنامية في الإنتاج والإنتاجية .وعلى الرغم من التقدم السريع في الابتكارات وتطور التقنيات الحديثة، إلا أن معدلات استخدام بعضها مازال دون المستويات التي وصلت إليها كثير من الدول النامية .هذا إلى جانب التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه وصول تلك التقنيات إلى الفئات المستهدفة والتي تتمثل في احتكار الشركات الكبرى لإنتاج أصناف البذور والسلالات المحسنة، مع إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تكريس حقوق الملكية الفكرية.

***الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي:**

على الرغم من أهمية البحث العلمي ودوره الفاعل في إحداث تغيرات تقنية، إلا أن السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في الدول العربية لم تضع البحوث العلمية الزراعية في أولوية متقدمة، والتي تمثل الأداة الرئيسية للتطوير التقني، وحجر الزاوية لبرامج التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، وتشكل أهم العوامل التي تساعد على توفير الغذاء كماً ونوعا للمواطن العربي .وتتباين إمكانيات البحوث الزراعية والسمكية فيما بين الدول العربية، وتعتبر بصفة عامة لا تتناسب وأهمية القطاعين الزراعي والسمكي في العديد من الدول العربية .ويرجع ذلك إلى عدم توفير الاستثمارات اللازمة للبنيات التحتية وبناء القدرات العلمية والمؤسسية، ويعتبر الإنفاق على البحوث الزراعية والسمكية ضعيفا على المستوى العام في الوطن العربي، حيث تقل نسبته في معظم الدول العربية عن 2 % من قيمة الناتج الزراعي (Pawlak, 2020) ، المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

***استخدام الأسمدة والميكنة الزراعية:**

تمثل استخدام الأسمدة و الميكنة الزراعية أحد مؤشرات التطور التقني الزراعي، ولا يزال متوسط استخدام الأسمدة الكيمائية منخفض في الدول العربية، حيث قدر في عام 2020 بنحو83.3 كيلوجرامٍ/هكتار مقارنة بنحو141.6 كيلوجرامٍ/هكتار على المستوى العالمي.وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن معدل استخدام الأسمدة الكيماوية على مستوى الوطن العربي ازداد بين عام 2015 و عام 2020بنحو% 49.7 في حين بلغت نسبة زيادة معدل الاستخدام على المستوى العالمي نحو% 4.3.

ويوضح الشكل06 تباين استخدام الأسمدة الكيماوية في المنطقة العربية ،حيث يصل أقصاه في دول البحرين والإمارات، والكويت وعمان، ومصر، الأردن، وبمعدلات عالية تفوق كثيرا المتوسطين العربي والعالمي .بينما تسجل العراق وتونس والجزائر وسوريا والسودان واليمن معدلات استهلاك يقل عن المتوسطين العربي (Pawlak, 2020) .

وبصفة عامة يرتبط ضعف الإنتاجية الهكتارية في الوطن العربي بضعف استخدام الأسمدة، وبخاصة في قطاعات الزراعة المطرية.

جدول رقم (06):نسب مساهمة الدول العربية في استخدام الأسمدة الكيميائية بالوطن العربي عام2020 %

الدولة	الأسمدة النيتروجينية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة البوتاسية
مصر	57.51	27.27	36.83
العراق	8.05	16.18	-
المغرب	8.84	15.95	32.42
السعودية	8.54	12.94	7.75
السودان	5.07	4.78	-
تونس	4.42	8.55	-
الدول الأخرى	7.58	14.33	23

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2021 م موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2021 م.

وفيما يتعلق بالميكنة الزراعية، فيقدر استخدام الجرارات في الوطن العربي بنحو 9 جرارات لكل 1000 هكتار مقارنة بنحو 21 جراراً على المستوى العالمي.

***الاستثمار الزراعي ومؤشر التوجه الزراعي:**

يمثل الاستثمار الزراعي أداة محركة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، إلا أن الاستثمار في الزراعة يعتبر منخفضا في المنطقة العربية مقارنة بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى .فوفقا لمؤشر التوجه الزراعي الذي يقيس نصيب الزراعة من النفقات الحكومية مقسوما على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر المنطقة العربية ذات معدل متدن نسبيا ؛ إذ بلغت قيمة المؤشر فيها نحو 0.29 مقارنة بنحو 0.54 على المستوى العالمي عام 2020 .

كما أن الإنفاق الاستثماري الحكومي على الزراعة في البنى التحتية والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وفي تطوير التكنولوجيا والتحول الزراعي يعزز من القدرات الإنتاجية الزراعية، ويساعد على جذب الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي .و زيادة الاستثمار الزراعي تساعد على سد الفجوة التقنية في الزراعة العربية، وبخاصة في مدخلات الإنتاج ومنها الأسمدة الكيمائية . ويوضح جدول07 بيانات إنتاج واستخدام وفجوة الأسمدة الكيمائية في المنطقة العربية، ومنه يتضح أن هناك فائضاً في إنتاج الأسمدة النيتروجينية، والفوسفاتية، وهناك عجز في إنتاج الأسمدة البوتاسية في المنطقة العربية .وفي ذات الوقت هناك تدني واضح في معدلات استهلاك تلك الأسمدة في معظم الدول العربية .ومن أهم محددات استخدام الأسمدة في الزراعة العربية ارتفاع أسعارها، وقلة إنتاجها في الكثير من الدول ذات الإمكانات الزراعية .ومن أهم الدول العربية المنتجة للأسمدة الكيماوية مصر ودولة قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان . وساهمت هذه الدول الأربع بحوالي % 64 من جملة الإنتاج السنوي للأسمدة النيتروجينية في الوطن العربي عام2020 . .FAO) ا ., 2020)

جدول رقم (07): إنتاج واستخدام وفجوة الأسمدة الكيميائية في المنطقة العربية(مليون طن).

		2017	2018	2019	2020	2021
الأسمدة النيتروجينية	الإنتاج السنوي	13.79	15.11	15.60	11.79	
	الاستخدام السنوي	2.34	2.20	2.18	2.08	
	الفائض	11.46	12.91	13.42	9.71	
الأسمدة الفوسفاتية	الإنتاج السنوي	6.55	6.08	6.08	5.76	
	الاستخدام السنوي	0.73	0.70	0.73	0.72	
	الفائض	5.82	5.38	5.35	5.04	
الأسمدة البوتاسية	الإنتاج السنوي	0.011	0.010	0.010	0.009	
	الاستخدام السنوي	0.32	0.40	0.36	0.40	
	الفجوة	0.31	0.39	0.35	0.39	

المصدر :منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2021 م.

وتعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متدنية في المنطقة العربية مقارنة بالمستوى العالمي حسب الجدول التالي:

جدول09: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التوجّه الزراعي في الوطن العربي

		2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر التوجه الزراعي	الوطن العربي					0.28	0.30
	العالم					0.53	0.54
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الوطن العربي	1.04	1.36	1.23	2.61	2.81	2.71
	العالم	3.6	5.63	6.82	1.21	9.51	5.81

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة، قاعدة بيانات مؤتمر، الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

*** القدرات الإنتاجية والتحول الزراعي:**

يقصد بالقدرات الإنتاجية الزراعية الموارد الطبيعية والبشرية ، وإمكانيات ريادة الأعمال، وروابط الإنتاج التي تحدد مقدرات الدول على إنتاج السلع الزراعية والغذائية أو الحصول عليه، بما يمكنها من مقابلة احتياجاتها الغذائية وتحقيق التنمية المستدامة .ولذلك اتجهت الدول إلى تضمين إستراتيجياتها التنموية مكون تنمية القدرات الإنتاجية؛ إذ لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام إلا عن طريق توسيع القدرات الإنتاجية وتنميتها واستغلالها بالكامل .

وتتفاوت الدول العربية في قدراتها الإنتاجية، ومن ثم في ترتيبها وفقاً لمؤشر القدرات الإنتاجية الذي يتضمن ثمانية مؤشراتٍ فرعيةٍ هي :رأس المال البشري، الموارد الزراعية الطبيعية، الطاقة ومدى توفرها وكفاءة مصادرها، المواصلات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المؤسسات ومدى جودتها التنظيمية وفعاليتها، القطاع الخاص ودوره في الاستثمار، التجارة والتغيير الهيكلي ومدى حركة العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية عالية الإنتاجية،و تتراوح قيم مؤشر القدرات الإنتاجية بين صفر و 100حيث تمثل 100 أفضل درجة .ويدل مؤشر القدرات الإنتاجية الإجمالي على متوسط المؤشرات الفرعية الثمانية .(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2022)

ويدعو التباين الواضح بين الدول العربية في مكونات مؤشر القدرات الإنتاجية إلى التعاون والتنسيق في تطوير تلك المكونات من ناحية، وفي استغلالها استغلال تكاملي لتحقيق الأمن الغذائي العربي من ناحية أخرى ، حيث توضح البيانات أن هناك 11 دولة عربية تزيد قيمة مؤشرها عن المتوسط العربي المقدر بنحو28.8 تتقدمها دول مجلس التعاون الست ، ثم لبنان وتونس وفلسطين والأردن والمغرب .وهناك 3 دول تقارب قيمة مؤشرها المتوسط العربي، وهي مصر والجزائر وجيبوتي، في حين تقل قيمة المؤشر في باقي الدول عن المتوسط العربي. (منظمة الأغذية والزراعة، 2022)

ويمكن القول أن هناك العوامل أدت إلى انخفاض قيمة المؤشر في بعض الدول العربية عن المتوسط العربي،منها : تدني قيمة مؤشرات الطاقة، والمواصلات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على الرغم من القيم العالية نسبياً في المؤشرات الفرعية الأخرى مثل الموارد الزراعية والبشرية والمؤسسات .ويمثل تطوير تلك المؤشرات في الدول ذات الموردية الزراعية مجالاً هاماً للتعاون بين الدول العربية، بما يساعد على التحول الزراعي وزيادة إنتاج الغذاء. (ADAO، 2021)

2-4 التجارة الزراعية العربية :

تشير العديد من المؤشرات والتوقعات إلى أن الوضع الراهن لتدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية يعتبر غير موات لمسيرة الأمن الغذائي العربي. ويرتبط ذلك بتباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية، وتأخر التعافي من تداعيات جائحة كورونا ،والسياسات التجارية غير الملائمة لبعض الدول المنتجة الرئيسية لسلع الحبوب، والزيوت النباتية، والأسمدة، والطاقة .هذا بالإضافة إلى ما يشهده العامل في الوقت الراهن من انتشار للسياسات التجارية الحمائية، وما يمكن أن ينتج عنها من صعوبات في سلاسل إمداد السلع الغذائية التي حدت من مقدرات الدول العربية لمقابلة احتياجاتها الغذائية من السلع ومدخلات الإنتاج التي يتم استيرادها من خارج الوطن العربي (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021).

وتعتبر أيضا الحروب التجارية وحرب العملات ، وتقلبات الأسعار العالمية للنفط وللسلع الغذائية، وعدم الاستقرار في العديد من مناطق العالم بسبب الحروب والنزاعات من العوامل التي تأثر مباشرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي،حيث نتج عن هذه المتغيرات تباطؤ واضح في التجارة الدولية التي شهدت معدلات نمو سالبة سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، حسب الشكل رقم (03)، فإن معدل النمو السنوي في معظم سنوات الفترة (2015 – 2020) للتجارة كان سالبا ،ولكنه تحسن كثيرا عام 2022 نتيجة للتعافي الذي شهدته معظم اقتصاديات العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن المعدل أخذ نفس الاتجاه خلال نفس الفترة على المستويين العربي والعالمي .وفي ضل هذه المتغيرات التي تشهدها بيئة التجارة الدولية، ازدادت التوقعات السلبية حول مستقبل أداء الاقتصاد العالمي، حيث تشير توقعات البنك الدولي إلى أن معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشامل إفريقيا سوف يبلغ 4.4 % عام 2022 ،ولكنه سوف يتراجع إلى نحو 4.3 % عام 2023.

2-5 الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي

***الفجوة الغذائية** : تتأثر قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية بالتطورات في إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية، وفي السنوات 2019-2020- 2021 تأثرت التجارة الخارجية للسلع الغذائية في العالم بالإجراءات التجارية التي صاحبت تفشي فيروس كرونا عام 2019 بما في ذلك تصاعد أسعار الأغذية العالمية. (Kleemann، 2012) وعلى مستوى الوطن العربي أدت الزيادات التي شهدها إنتاج العديد من السلع الغذائية في السنوات الأخيرة ، وبطء حركة التجارة الدولية إلى تقليل حجم واردات الغذاء ، ورغم ذلك شهدت قيمة فجوة السلع الرئيسية ارتفاعا طفيفا من 34.24 مليار دولار عام 2019 إلى 35.33 مليار دولار عام 2000 ثم 37.90 مليار دولار عام 2021 ، أي بنسبة 13.37 % .

وتساهم محاصيل الحبوب بالنسبة الأكبر في قيمة سلع العجز بحوالي 48.02 % في حين تبلغ مساهمة المنتجات الحيوانية بحوالي 32.3% من قيمة سلع العجز،ويشير ذلك إلى أهمية بذل المزيد من المجهود لتضييق الفجوة في محاصيل الحبوب عن طريق التوسع في إنتاجها. (FAO م.، 2020).

الشكل رقم(04): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة (2015-2022)

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2022 و المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

***معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:** استقر المعدل العام للاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2020و2021 في حدود 69.5 % ويمكن تقسيم السلع الغذائية إلى ثلاث مجموعات وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي لعام 2021 : تضم المجموعة الأولى سلع الفائض للتصدير والسلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وتشمل الأسماك والخضر والفاكهة والبطاطس، بنسب تتراوح بين 108.4% و95.4 % .وتضم المجموعة الثانية السلع ذات نسب الاكتفاء الذاتي المتوسطة وتضم سلع الإنتاج الحيواني شاملة بيض المائدة والألبان ومنتجاتها ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء، بنسب تتراوح بين 79.5% و68.9% .أما المجموعة الثالثة فتضم سلع البقوليات والحبوب والزيوت النباتية والسكر بنسب منخفضة تتراوح بين 50.5% و34.4 % (ADAO، أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2021).

الشكل 05) : نسبة مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في الفجوة الغذائية العربية لعام 2021 (%)

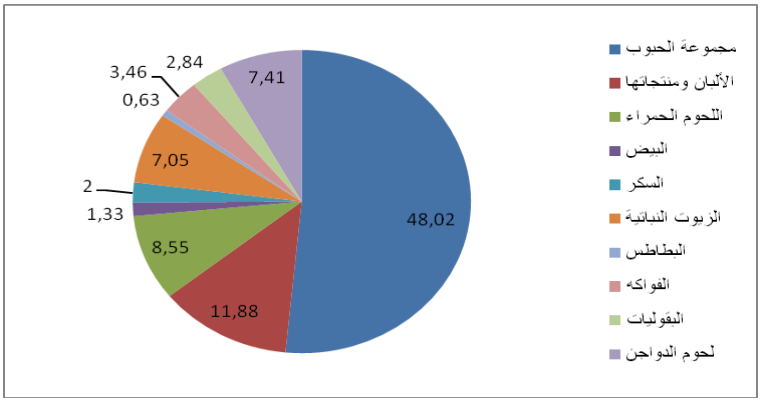

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية (أعداد متفرقة)

3-تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية :

تواجه عملية تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية تحديات و معوقات عديدة، والتي من شأنها التأثير سلبيا على قدرة الدولة على إنتاج الاحتياجات الغذائية للحاضر والمستقبل ، نتيجة صعوبة إعادة استغلال الأرض في النشاط الزراعي مرة أخرى بنفس الكفاءة، إلا بتوفير قدر كبير من الموارد المالية تفوق قدرة المزارعين وهو ما يمثل عبئا على الدولة والتي كان من المفروض أن توجه إلى تنمية القطاع الزراعي وتحسين مستوى معيشة السكان (Pawlak، 2020). تتمثل هذه التحديات في : * تزايد عدد السكان بنسبة تفوق الزيادة في إنتاج الاحتياجات الغذائية ، حيث استمر ارتفاع معدل النمو السكاني، بمتوسط يزيد عن 2.2في المائة، ويؤدي التوسع الحضري المتزايد إلى ضغط شديد على الطلب على الغذاء.

* محدودية الموارد الطبيعية الزراعية (خاصة الأراضي الزراعية و المياه) و سوء استخدامها و ضعف الإنتاجية الزراعية ،حيث يشكل هشاشة قاعدة الموارد الطبيعية وانخفاض معدل نمو الإنتاجية الزراعية قيودا كبيرة على إمدادات الأغذية.

* الافتقار إلى النمو الاقتصادي الذي يفيد الفقراء ويخلق فرص العمل ،ويؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي إمكانية الحصول على الغذاء.

* التدهور البيئي الناتج عن قلة الوعي وضعف السياسات المرتبطة بالبيئة أدى إلى زيادة تلوث المنتجات الزراعية والتربة والمياه بسبب الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة و الإفراط في استخدام الموارد المائية، فلم تحظى خطط وبرامج الحفاظ على الوضع البيئي والزراعي بالأولوية اللازمة .

* تعاقب الأزمات المرتبطة بأزمة الغذاء العالمية، كالصحوة العربية، الأزمة المالية 2008 ،الصراعات والحروب ، الأوبئة والفيروسات و تغير المناخ ... كل هذا أدى إلى توسع الفجوة الغذائية في الدول العربية و زيادة الاعتماد على الدول الأجنبية ، ولذلك تحقيق التنمية الزراعية المستدامة هو أمر ضروري لتوفير الأمن الغذائي العربي .

الخاتمة :رغم امتلاك الوطن العربي إمكانيات زراعية كبيرة ، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات وعوائق عديدة تمنعه من تحقيق الأمن الغذائي الكافي لسكانه وذلك لارتباطه بالمتغيرات والتقلبات العالمية ، لذلك سعت جميع الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة هذه التحديات من خلال تشجيع التنمية الزراعية المستدامة باعتبارها القطاع الحيوي و الوسيلة الأنجع لتحقيق الأمن الغذائي ، و على أساس ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– عدم قدرة الدول العربية على إنتاج الاحتياجات الغذائية للحاضر والمستقبل ، نتيجة صعوبة إعادة استغلال الأرض في النشاط الزراعي مرة أخرى بنفس الكفاءة، مما أدى إلى توسع الفجوة الغذائية في الدول العربية و زيادة الاعتماد على الدول الأجنبية ، ولذلك تحقيق التنمية الزراعية المستدامة هو أمر ضروري لتوفير الأمن الغذائي العربي .

– تواجه المنطقة العربية نقصا كبيراً في القدرات التقنية، والمعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد ، ونظم الإنذار المبكر، والسياسات المشجعة للإنتاج ، وسياسات التجارة الزراعية الدولية. بالإضافة إلى عدم التطابق بين التعليم الجامعي والاحتياجات الحالية والمستقبلية للخريجين.

– على الرغم من انخفاض معدل الجوع في معظم البلدان العربية، فإن أكثر من 50 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، و21 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في فلسطين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن.

وعلى أساس هذه النتائج تم وضع التوصيات التالية :

–التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، وتطوير هذا القطاع من خلال التوسع في تطبيق أساليب الزراعة المطرية الحديثة، ليصبح قطاعاً اقتصادياً إنتاجياً أكثر استقراراً وأعلى ربحية وجذباً للاستثمار.

– تعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه في كلٍ من القطاع المروي والمطري القائمين، ومن الوحدة الحيوانية.

–خفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية، سواء كلياً أو جزئياً، وبصفة مبرمجة مرحلياً– ضخ المزيد من الاستثمارات للقطاع الزراعي، وبخاصة القطاع المطري في مجالات البنية التحتية والزراعية– التوطين الزراعي، والحد من الهجرة الداخلية إلى القطاعات غير الزراعية في الحضر– توفير فرص عمل زراعية ولا زراعية في الريف، وبخاصة للشباب من الجنسين.–تحسين ظروف المعيشة ومستويات الرفاهية العامة، وبخاصة في المجتمعات الريفية وللعاملين في القطاع الزراعي–تطوير وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي وتعزيز التكامل والترابط بين حلقاتها في الدول العربية وخارجها –دعم جهود الدول العربية للوفاء بالتزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة العالمية بما يعزز تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي–رقمنة القطاع الزراعي لتسهيل عملية زيادة الإنتاج والإنتاجية الغذائية ، والاعتماد على الموارد الذاتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي بهدف التخفيف من الاستيراد من الخارج –تطوير استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة، والتركيز على كفاءة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية، وإتباع الأساليب الزراعية التي تساعد على حفظ رطوبة التربة، والاستفادة من الإنجازات الجديدة في ثورة التقنية الحيوية .

المراجع :

1- FAO, 1989, « Sustainable Agricultural Productions : Implication For International Agricultural Research » , Teach .Advis.com, Consultative Group on Int,Agric,Res ,Rom- Italy.

2- Robert Bardowin (1985), : Le développement agricole en Afrique tropicale, édition Gujas. Regional Coordination Mechanism (RCM) Issues Brief for the Arab Sustainable Development Report Food Security and Sustainable Agriculture in the Arab Region.

3- Mohamed Aw-Dahir, Food Security in Arab Countries: Efficiency, Productivity, and Shifting Dietary Habits Najib Saab Secretary General of the Arab Forum for Environment and Development (AFED)

Watch Letter n°32 - April 2015.

4-Timothy B. Sulser, Bella Nestorova, Mark W. Rosegrant ,2011, Teunis van Rheenen ; The future role of agriculture in the Arab region's food security

5-Nadim Khouri, Kamil Shideed & Mylene Kherallah , Food security: perspectives from the Arab World, *Food Security* volume 3, pages1–6 (2011).

6-Karolina Pawlak2020 , The Role of Agriculture in Ensuring Food Security in Developing .Countries:Considerations in the Context of the Problem of Sustainable Food Production,

7-Nasri Haddad, Mahmud Duwayri, The potential of small-scale rainfed agriculture to strengthen food security in Arab countries , *Food Security* volume 3, pages163–173 (2011).

8- Julian A. Lampietti, Sean Michaels, Nicholas Magnan, 2011 , A strategic framework for improving food security in Arab countries , *Food Security* volume 3, pages7–22 (2011).

9-Mr. Hassan Khalid,2021 Climate Change and Global Sustainable Development Goals, Climate Change and Global Sustainable Development Goals, Books House for National Documents,

10-Linda Kleemann,2012, Sustainable Agriculture and Food Security in Africa: An Overview- Kiel Institute for the World Economy, Hindenburgufer 66, 24105 Kiel, Germany -Kiel Working Paper No. 1812 | December 2012.

11- عبد المنعم محمد بلبع ، التنمية الزراعية في مصر والوطن العربي : عوامل النجاح والمعوقات ، مطبعة الأمل ،مصر، 2005 .

12-أ.بكدي فاطمة ، الجزائر ، التنمية الزراعية والريفية المستدامة و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، أبحاث ادارية واقتصادية ، العدد 13 ، 2013 -

13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 33،2019

14- البنك الدولي و منظمة الأغذية و الزراعة ، الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في البلدان العربية، 2019 .13

15- مطبوعات البنك الدولي، واشنطن ،2012 -16- البنك الدولي ، تقرير حول تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية ، 2009 ، واشنطن - 17- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ، 2022.

18- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2019-2020-2021 .السودان

19- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2018 ، الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية 2020-2030

20- جامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، برنامج استدامة الأمن الغذائي العربي ،2022.